الأيدولوجيا السياسية وتكوين خارطـة السـودان الجغـرافيـة

سمير محمد علي حسن الرديسي

Abstract: This study aims at discerning the mechanism of the formation of Sudan's geographic map on the basis of the ideologies adopted by the successive governments since 1821, which resulted in shaping, reshaping and, finally, reducing the country's map. Historical and geographical sources show that the Sudan's map has passed through different forms and shapes due to a number of historical and political reasons, most important among them relates to ideological orientations. The study argues that the present shape of the Sudan's map (i.e. after the separation of the South) is a result of the British policy towards the former (united) Sudan, in addition to the failure of the subsequent national governments (with different ideological orientations) to manage properly the ethnic and religious variations, especially with regard to Southern Sudan, the Nuba Mountains and the Southern Blue Nile. However, political unrest still prevails in the two latter regions, which are striving for autonomy, if not separation. The author suggests a geographic model which puts much emphasis on peripheral areas and would help in achieving future geographic unity of Sudan.

١ – مقدمة

شهد السودان العديد من أنظمة الحكم المتعاقبة في فترات زمنية مختلفة، بحيث اتخذت خارطته الجغرافية أشكالاً مختلفة. وبعد أن كان السودان أكبر الأقطار العربية والأفريقية مساحة، وله خارطة مميَّزة الشكل في الأطالس منذ عام ١٩٥٦ عند خروج الاستعمار البريطاني، تغيَّر الآن شكلها باقتطاع ثلثها إثر انفصال جنوب السودان في عام ٢٠١١. وقد كان لطبيعة الفكر الأيدولوجي للسلطة الحاكمة دور واضح في ذلك. ولكن لا يمكن القول قطعاً بأن هذا التغيير الذي طرأ في شكل خارطة السودان

الجغرافية في عام ٢٠١١ هو فقط نتاج للفكر الأيدولوجي للسلطة الحاكمة في السودان حينها، بل هو نتاج لتأثير أيدولوجيا أنظمة سابقة حكمت السودان في فترات زمنية مختلفة. ولذلك أصبحت هنالك حاجة ملحة لفهم أثر الفكر الأيدولوجي[١] في تكوين خارطة السودان الجغرافية حتى يتسنى للسودان إدارة دولته بطريقة تحقق وحدته الجغرافية وتمكنه من مواجهة المستجدات العالمية في إدارة التباين الإثني والعرقي والديني. ولتحقيق ذلك يقوم الباحث بدراسة تمت صياغة مشكلتها في الآتي: "ما الفكر الأيدولوجي الذي أثر في تكوين السودان الجغرافي؟ وما مستقبل هذه الخارطة بعد تنامي النزعات الانفصالية في السودان والتي تأطرت بعد انفصال جنوب السودان عام ٢٠١١؟

يتمثل الهدف العام لهذا البحث في فهم تكوين خارطة السودان الجغرافية في ضوء المفاهيم الأيدولوجية لأنظمة الحكم المتعاقبة في الفترات التاريخية المختلفة من جانب، واستقراء الخريطة المستقبلية للسودان من جانب آخر. أما الأهداف الخاصة، فتشمل:

١- توضيح التطور التاريخي لخارطة السودان الجغرافية.

٢- فهم طبيعة الفكر الأيدولوجي لأنظمة الحكم المتعاقبة على السودان، ودور ذلك الفكر في تكوين خارطته الجغرافية المعاصرة.

٣- توضيح أن اتفاقية نيفاشا ٢٠٠٥ تمثل مفصلاً محورياً في دور الفكر الأيدولوجي في التفكيك الجغرافي لخارطة السودان.

(١) استعملت كلمة «أيدولوجيا» في هذا البحث في نطاق أضيق مما يتضمنه المحتوى الفلسفي والفكري والاقتصادي والاجتماعي الذي يقفز إلى الذهن عند ورود هذه الكلمة.

٤- استقراء الخارطة المستقبلية للسودان في ضوء المعطيات الجغرافية والسياسية الجارية.

٥- اقتراح نموذج جغرافي لإدارة السودان للمحافظة على وحدته الجغرافية.

٢- خلفية نظرية

السودان مصطلح جغرافي ابتدعه الرحالة المسلمون، وأطلقوه على المنطقة التي تسكنها القبائل ذات البشرة السوداء، والتي أسموها بلاد السودان. وقد قسمت إلى سودان شرقي، وأوسط، وغربي. ويشمل السودان الشرقي أغلب سودان اليوم، بينما شمل السودان الأوسط مملكتي دارفور وواداي، ويشمل السودان الغربي المنطقة الممتدة بعدهما حتى المحيط الأطلسي. وسودان اليوم لم يكن معروفاً بهذا الاسم أو التكوين الجغرافي أو المساحي في مطلع القرن التاسع عشر، قبل أن يقوم محمد علي باشا والي مصر بغزو السودان وتوحيده على الصورة الحالية. فعندما غزاه واحتل أراضيه في الربع الأول من القرن التاسع عشر، لم يكن هناك كيان سياسي موحد باسم ذلك القطر. ولم يتم غزو السودان وتوحيده دفعة واحدة، كما أن السودان بعد الاستقلال من الحكم الإنجليزي – المصري لم يكن هو السودان الذي غزاه محمد علي ووحَّده، بل اقتطعت الدول الاستعمارية أجزاءً منه وأضافوها لدول أخرى.[٢] ولذلك اتخذت خارطة السودان، وهي نتاج لدينامية التاريخ والجغرافية المرتبطة بطموحات الكشوف الجغرافية، والتوسع الأوربي الاستعماري الحديث، وطبيعة الفكر الأيدولوجي لأنظمة الحكم المتعاقبة – أشكالاً مختلفة طوال هذه الحقب

(٢) محمد سعيد القدال (٢٠٠٢): تاريخ السودان الحديث ١٨٢٠-١٩٥٥، الطبعة الثانية، مركز عبد الكريم ميرغني، الخرطوم، ص ٢٢.

التاريخية، ثم أخذت شكلها الحالي بعد انفصال جنوب السودان عام ٢٠١١. وطوال هذه الحقب التاريخية تميَّز التاريخ السياسي للسودان بأشكال من الصراعات أثَّرت في وحدته الجغرافية والسياسية، وتأرجحت خارطته الجغرافية يمنة ويسرة نحو التمدد أو الانكماش، والوحدة أو الانفصال. فبمجرد انفصال جنوب السودان سعت منطقتا جبال النوبة والانقسنا لتحذو حذوه، وكلاهما كانتا ضمن المناطق المقفولة التي صنعها الاستعمار البريطاني في السودان من منطلق الفكر الأيدولوجي العرقي.

لقد ورث السودان والكثير من الدول في أفريقيا المدارية، بعد رحيل الاستعمار، حدوداً رسمت حيثما التقت القوى المتصارعة أثناء زحفها على أفريقيا (the scramble for Africa) في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر. وكما تظهر الخارطة الإفريقية، فإن حدود الدول المستقلة تجري عبر حدود عرقية رئيسة، بدلاً من أن تضم المجموعات العرقية المتجانسة مع بعضها البعض.[٣] وشهدت الـ ٥٩ عاماً الأخيرة من القرن التاسع عشر الانتقال من "الامبريالية الرسمية " إلى التأثير العسكري والسيادة الاقتصادية، بدلاً عن الحكم الاستعماري المباشر،[٤] مما ساعد على استمرار المشاكل الموروثة وتصاعدها بين الدول الأفريقية وبين العرقيات المتباينة داخل الدولة نفسها.

تسعى كثير من الدول في سبيل تحقيق وحدتها السياسية، إلى استنباط أشكال من نظم الحكم والإدارة السياسية التي تراعي خصوصية الأقاليم المكونة لها، وبالتحديد إذا كانت هذه الأقاليم تتميز بخصوصية عرقية أو دينية، أو تختلف

(٣) H.R.J. Davies (1970): *Tropical Africa: An Atlas for Rural Development.* Cardiff: University of Wales Press, p.23.

(٤) Kevin Shillington (2005): *History of Africa*. New York: Macmillan Publishers Limited, p. 301.

في مستويات التنمية المكانية. ولذلك وُجد ما يعرف بالدولة الفيدرالية والكونفيدرالية وغيرهما. فالدولة الفيدرالية هي كينونة سياسية تتكون من اتحاد من ولايات لها حكم ذاتي جزئي، أو من أقاليم متحدة بواسطة حكومة مركزية (فيدرالية). وفي الدولة الفيدرالية نجد أن وضعية الحكم الذاتي للولايات المكوَّنة، وتقسيم السلطة بينها والحكومة المركزية؛ يتأسس بواسطة الدستور ولا يتغير بواسطة أي قرار فردي أو مستقل عن الآخر. وقد تكون الدولة الفيدرالية ذات تكوين عرقي متعدد، وتغطي مساحات واسعة من التخوم الجغرافية مثل الهند، رغم أنه ليس من الضروري أن يكون وضع الدولة الفيدرالية مماثلاً لذلك في جميع الأحوال.(٥) أما الدولة الكونفيدرالية، فهي تلك التي نجد فيها اتحاداً من ولايات مستقلة تكون موجودة في ظل حكومة مركزية ذات سلطة محدودة جداً، وللولايات سلطة عليا فوق جميع الأمور، ما عدا تلك التي قد تم التنازل عنها بوضوح للحكومة المركزية.(٦) وتعني الكونفيدرالية في المصطلح السياسي المعاصر اتحاداً دائماً من الوحدات السياسية يتم أولاً عن طريق معاهدة، وثانياً بتبني دستور عام.

وفي الغالب الأعم تعتنق هذه الدول مبادئ فلسفية محلية أو مستوردة لتحقيق التماسك السياسي لأقاليمها. وطوال التاريخ السياسي للمجتمعات البشرية وُجدت عقيدة ما (أيدولوجيا) تسيِّر الحكم وتوجِّهه. وتعرَّف الأيدولوجيا بأنها مجموعة من الأفكار التي تكوِّن مجمل أهداف الفرد وآماله وتصرفاته. ويمكن تفسير الأيدولوجيا بأنها بمثابة رؤية شاملة، أو كطريقة للنظر إلى الأشياء كما هو موجود في مختلف الاتجاهات الفلسفية مثل الأيدولوجيات السياسية، أو بمثابة مجموعة من الأفكار التي

(٥) Wikipedia (2012): http://en.wikipedia.org/wiki/Federation

(٦) Wiki.Answers.com (2012): wiki.answers.com/Q/What_is_the_definition of Confederate_ Government#ixzz21jYMGybhht

تقترحها الطبقة المسيطرة من المجتمع على جميع أعضاء هذا المجتمع كوعي مستقبلي، أو نتاج للتطبيع الاجتماعي. والهدف الرئيس للأيدولوجيا هو إجراء التغير في المجتمع، أو تقديم الولاء والطاعة لمجموعة من الأفكار حيثما وجد اتفاق حولها. فالأيدولوجيات هي نظم من التفكير التجريدي يتم تطبيقه على الشؤون العامة، مما يجعلها مركزاً للسياسات. وقد تكون هذه العقيدة عقيدة دينية أو عقيدة وضعية، بحيث تتخذها الدولة مرشداً في إدارة شؤونها على مختلف الأصعدة. وفي الغالب الأعم يسود فكر عقائدي يدير الدولة، وقد يسعى للانتشار إلى خارج الحدود السياسية لتلك الدولة. ومن أمثلة ذلك الأيدولوجيا الماركسية (الشيوعية) التي سادت في كثير من البلدان، والتي كانت عبارة عن وجهة نظر اقتصادية واجتماعية، وطريقة للتساؤل والتحليل الاقتصادي – الاجتماعي المتمركز حول التفسير المادي للتاريخ، وتتبنى وجهة نظر جدلية عن التغير الاجتماعي وتحليل ونقد للتطور الرأسمالي.(٧) أما الإمبريالية فهي عبارة عن سياسة توسع سلطة شعب ما عن طريق اكتساب أراض وتخوم جديدة، أو بواسطة السيطرة الاقتصادية والسياسية على الشعوب الأخرى.(٨) وفي الفكر الإسلامي السني تقوم فكرة المهدية على ظهور مجدِّد للعقيدة (the restorer of the faith) يظهر في آخر الزمان ليعيد العدالة وينشئ الإسلام العالمي. وقد ارتبطت بعض النظم السياسية المعاصرة بفكرة الأصولية، وهي طلب الولاء والطاعة لقيود وقوانين دينية محدَّدة تفهم في العادة كرد فعل ضد الأفكار والمعتقدات الدينية الحديثة، وتسعى

(٧) Britannica Encyclopedia Online (2012): "Social Science: Marxist influences". Britannica Encyclopedia Online.

(٨) OxfordDictionary.com (2012): oxforddictionaries.com/definition/english/imperialism

مبدئياً للاستمرارية، ولترقية الصدق والحقيقة.[٩] ومن العقائد التي أثرت في تاريخ العالم المعاصر، العقيدة النازية المؤسسة على رفعة وعلو الجنس الآري على الأجناس الأخرى وأحقيته في حكم العالم. ولذلك توسعت في آسيا وأوروبا وأفريقيا، وأدخلت العالم في خضم الحرب العالمية الثانية. ومثلها العقيدة الصهيونية التي أنشات دولة إسرائيل.

وفي ضوء هذه المعطيات التاريخية والمفاهيم الأيدولوجية يسعى هذا البحث إلى فهم تكوين خارطة السودان الجغرافية واستقراء مستقبلها.

٣- التطور التاريخي لخارطة السودان الجغرافية

تعتبر مملكة كوش (نحو ٢٢٠٠ ق. م) بمثابة أول دولة سودانية.[١٠] ثم نشأت مملكة كوش الثانية، أو مروي (نحو ٩٠٠ ق.م – ٣٥٠ ق.م)، وامتد نفوذها إلى الإقليم الشمالي للسودان، وشرقاً إلى البطانة، وغرباً إلى شمال كردفان وحتى مشارف وادي هور في دارفور، وجنوباً إلى الخرطوم والنيل الأبيض (الكوة)، وباتجاه الجنوب الغربي وصل نفوذها حتى جبل موية في إقليم النيل الأزرق.[١١] ازدهرت الحضارة المروية (نحو٣٠٠ قبل الميلاد وإلى ٣٥٠ ميلادية)، ثم تفككت وبقيت نوباتيا التي اعتنق حكامها المسيحية في ٥٨٠م، ثم سقطت في ١٣٢٣م. وفي القرن العاشر

(٩) G.M. Marsden (1980): *Fundamentalism and American Culture*. Oxford: Oxford University Press, pp. 4-5.

(١٠) يوسف مختار الأمين (٢٠٠٣): الموروث الثقافي السوداني تحديات الوحدة الوطنية والانتماء الإقليمي، ندوة العالم العربي وأفريقيا: تحديات الحاضر والمستقبل، ١٥ – ١٧ أكتوبر ٢٠٠٣ م، الرباط، ص ٣٠.

(١١) عبد الرحيم محمد خبير: (٢٠١٢): "حفريات موقع الضانقيل الأثري"، مقال في جريدة السوداني اليومية، العدد ٢٣٠٤، ٢٠١٢/٥/١٨، ص ١١.

الميلادي كان السودان منقسماً إلى مملكة الداجو في دارفور، وكانت عاصمتها جبل مرة ثم أم كردوس فكلوا، ومملكة المقرة في الشمال، وعاصمتها دنقلا، ومملكة علوة على النيل الأزرق، وعاصمتها سوبا، ومملكة البجة في شرق السودان، ومقر ملكها في هجر.

وبنهاية القرن الخامس عشر تفككت مملكة علوة نتيجة للهجرات العربية المتتالية إلى السودان، وانفتح الباب أمام العرب والمستعربين لتأسيس الممالك والسلطنات الإسلامية،[١٢] مثل ممالك الفونج، والفور، وتقلي. واشتملت البلاد التي حكمتها هذه الممالك الثلاث على الشطر الأعظم من الرقعة التي تضم اليوم جمهورية السودان الحديثة. فمملكة الفونج (١٥٠٥– ١٨٢٠م) امتدت في أوجها إلى الجندول الثالث شمالاً، وفازوغلي جنوباً، وإلى حدود سلطنة دار فور غرباً، وساحل البحر الأحمر شرقاً، عدا سواكن التي استولى عليها الأتراك العثمانيون بعد فتحهم لمصر سنة ١٥١٧. أما سلطنة الفور (١٦٣٧– ١٨٧٥م)، فاشتملت على دارفور وكردفان (الشكل ١). وقامت مملكة تقلي (حوالي ١٥٧٠م إلى أواخر القرن التاسع عشر) في الجزء الشمالي الشرقي من منطقة جبال النوبة في غرب السودان، وامتدت بين تلودي جنوباً وأبو حبل شمالاً. ولم تتمكن هذه الممالك الإسلامية التي قامت من بسط نفوذها على كل أقاليم السودان، إذ كانت عبارة عن اتحاد فضفاض يشتمل على عشرات المشيخات التي يحكمها زعماء القبائل. فمملكة الفونج، التي حكمت نحو ثلاثمائة سنة، ظلت بعض أقاليم السودان الحالي بسكانها خارج نفوذها.

(١٢) يوسف مختار الأمين (٢٠٠٣): مرجع سابق، ص ٤١.

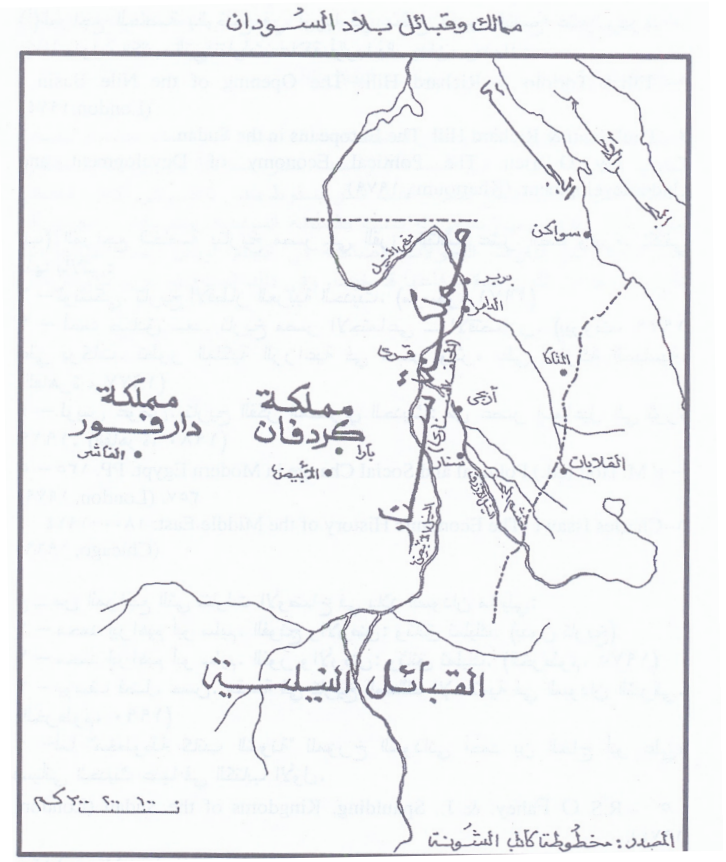

شكل (١): ممالك وقبائل بلاد السودان (عن القدال، ٢٠٠٢)

انتهى عهد الممالك الإسلامية في السودان بتأسيس الحكم المصري التركي في عام ١٨٢١ الذي استمر ستين عاماً. فبدءاً من سبتمبر ١٨٢٠ اكتسح جيش محمد علي باشا منطقة دنقلا، ثم مناطق الشايقية، ثم الجعليين، ثم منطقة أمدرمان، ثم عبر النيل الأبيض إلى منطقة الجزيرة حيث سقطت سنار في يوينو ١٨٢١، ثم فازوغلي في يناير ١٨٢٢، وبذلك ضمت جميع أراضي دولة الفونج. وضمت كردفان في عام ١٨٢٢، ولكن لم يتمكن الأتراك من بسط نفوذهم على جبال النوبة. ثم بدأ التوسع في مناطق الحدود الشرقية، فضمت القلابات في ١٨٣٨، ومنطقة التاكا (كسلا) في ١٨٤٠، ثم سواكن ومصوع اللتين كانتا تتبعان للإمبراطورية العثمانية منذ ١٥٥٠، وضمهما الخديوي إسماعيل (١٨٦٣– ١٨٧٩) إلى السودان. وفي عام ١٨٤٣ قسم السودان إلى ست مديريات مستقلة عن بعضها البعض وتتبع رأساً إلى القاهرة، وهي مديرية دنقلا (تمتد حتى المتمة جنوباً)، ومديرية الجهات العليا (تشمل شندي، والخرطوم، والنيل الأبيض، والجزيرة حتى ود مدني، والأقسام الشرقية من النيل الأزرق)، ومديرية سنار (تبدأ من جنوب ود مدني حتى حدود فازوغلي، وتشمل القضارف والقلابات)، ومديريات فازوغلي، والتاكا، وكردفان.

واصلت حركة التوسع الجغرافي أثناء فترة الحكم التركي – المصري نشاطها جنوباً، فضمت بحر الغزال عام ١٨٧٢، ووصلت حتى المنطقة الاستوائية في منطقة البحيرات في الفترة بين ١٨٦٩ – ١٨٧٣. ثم توسعت غرباً فضمت دارفور عام ١٨٧٤، ثم توسعت شرقاً بعد ذلك على ساحل البحر الأحمر حتى ميناء زيلع ثم بربرة حتى هرر في إثيوبيا. وبذلك امتدت الإمبراطورية المصرية من حلفا شمالاً حتى جنجا في البحيرات جنوباً، ومن ودّاي غرباً حتى زيلع وهرر شرقاً. وفي ٧ سبتمبر ١٨٧٧ عقدت إنجلترا معاهدة مع مصر اعترفت بموجبها بامتداد السودان شرقاً إلى البحر الأحمر، وغرباً إلى دار فور، وجنوباً إلى أوغندا. ثم عمدت مصر إلى تحديد معالم

السودان وتدوينها في خارطة العالم، فظهرت بعض الخرائط التي توضح المناطق من دنقلا إلى الفاشر، ومن الفاشر إلى الأبيض. كما وضعت خرائط خاصة بكردفان ودارفور، ورسمت خرائط أخرى لنهر النيل تبيِّن النيلين الأبيض والأزرق. وقد تُوِّجت هذه الأعمال برسم خارطتين، تبيّن إحداهما منابع النيل والأنهار التي تصب فيه، والأخرى توضح ساحل السودان الشرقي على البحر الأحمر بما يجاوره من كسلا. واعترف الأوربيون بهذه الخرائط، وبأن السودان يمتد من الشمال إلى الجنوب بطول ١٩٥٠ ميلاً وبعرض يتراوح بين ١٢٠٠ إلى ١٤٠٩ أميال من مصر إلى غربي دارفور. وبناءً على هذه الخرائط تبدأ حدود السودان من نقطة برانس على ساحل البحر الأحمر شرقاً، ثم تمتد في صحراء ليبيا حتى خط الطول ٢٢، ومن هناك يتجه خط الحدود جنوباً بميل نحو الغرب حتى الزاوية الشمالية الغربية من دارفور في نقطة تقع حوالي ٢٣ درجة من خط الطول، ثم يتجه في الاستقامة نحو الجنوب إلى الدرجة الحادية عشرة أو الثانية عشرة، ثم يسير جنوباً بشرق عبر بحيرة نيانزا حتى يماس مدخل فيكتوريا نيانزا، ويصعد من هناك شمالاً إلى الشرق فيشمل إقليم هرر. وفي ١٨٨١ قسم السودان إلى أربع حكمداريات، هي حكمدارية وسط السودان (تضم الخرطوم وسنار وبربر وفشودة وخط الاستواء، ومركزها الخرطوم)، وحكمدارية إقليم غرب السودان (تشمل كردفان ودارفور وشكا وبحر الغزال ومنقلة، وعاصمتها الفاشر)، وحكمدارية إقليم شرق السودان (تشمل التاكا وسواكن ومصوع)، وحكمدارية عموم هرر وزيلع وبربرة (شكل٢).

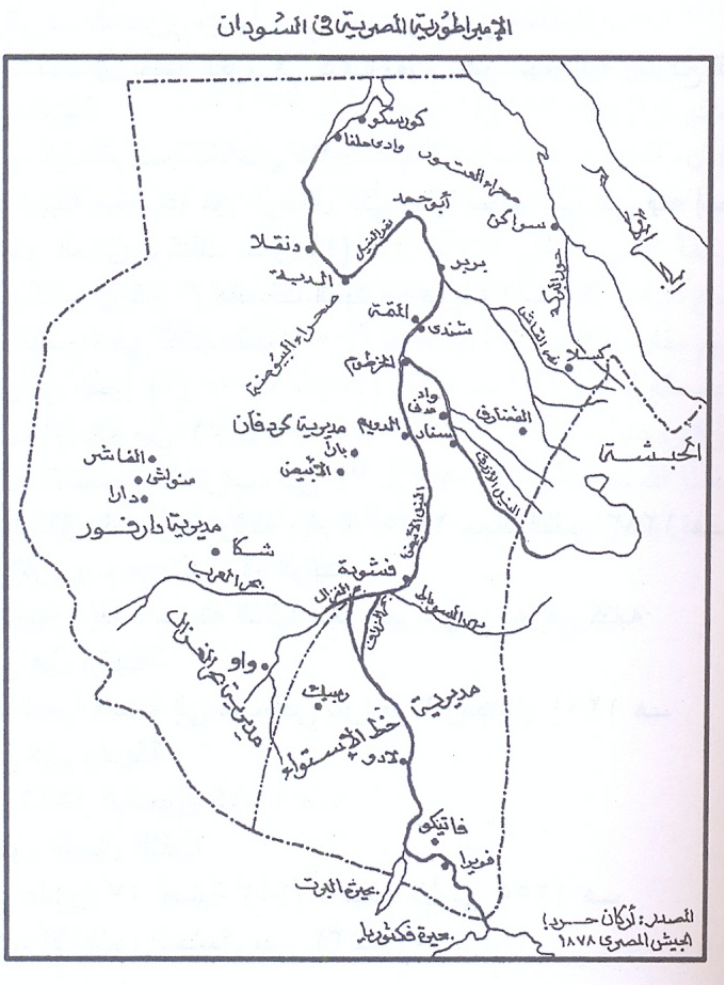

شكل (٢): الإمبراطورية المصرية في السودان (عن القدال، ٢٠٠٢)

انتهى الحكم التركي المصري في السودان بقيام الثورة المهدية في عام ١٨٨١ والتي ورثت دولة مترامية الأطراف. وقد أراد المهدي نشر تعاليم دعوته إلى خارج السودان، فأرسل خليفته الجيوش محاولاً غزو مصر وإثيوبيا، ولم تفلح جميعها. ونتيجة للتغيرات السياسية العالمية والسباق الاستعماري المحموم خلال فترة المهدية (١٨٨١-١٨٩٨) بدأت خارطة السودان تفقد بعض أجزائها. فقد احتل البلجيكيون في عام ١٨٩٢ منطقة الاستوائية الغربية حتى منقلا، وأسسوا منطقة اللادو جزءاً من الكنغو البلجيكي. وخلال نفس العام احتل الفرنسيون أجزاء كبيرة من بحر الغزال وغرب أعالي النيل حتى فشودة، وأسسوا بحلول عام ١٨٩٦ إدارة قوية في هذه المناطق. وفي عام ١٨٩٧ فشلت الحملة الفرنسية المتحركة من جيبوتي عبر إثيوبيا في أن تتصل مع حملة فشودة. وأراد الفرنسيون بتحركاتهم هذه أن يوصلوا بين جنوب السودان والمستعمرات الفرنسية في غرب أفريقيا، مما أدى إلى صراع دولي بين البريطانيين والفرنسيين حول جنوب السودان عرف بمسألة فشودة. وبنهاية فترة المهدية أخذت خارطة السودان شكلها الموضح في الخريطة (٣).

انتهى عهد الثورة المهدية بأن احتل البريطانيون والمصريون السودان في عام ١٨٩٨، وتم توقيع اتفاقية الحكم الثنائي لحكم السودان بحدوده قبل ٢٠١١. وعقد البريطانيون والفرنسيون اتفاقاً أخرج الفرنسيين من جنوب السودان مسلّمين الجزء الذي احتلوه للحكم الثنائي. وفي عام ١٩١٠ انسحب البلجيكيون من اللادو، وبذلك أصبح جنوب السودان تابعاً للبريطانيين). (شكل ٤).

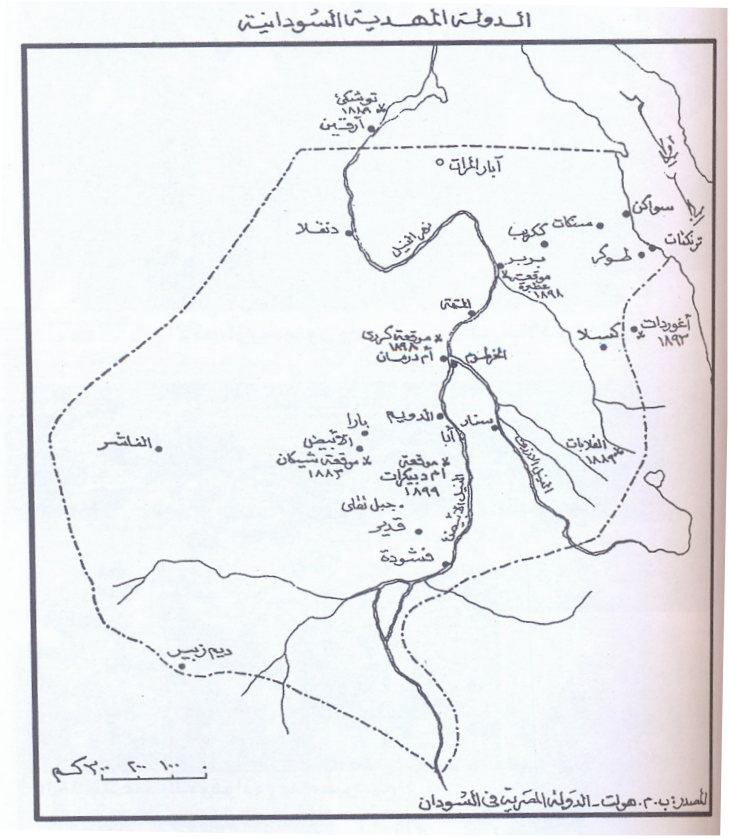

شكل (٣): الدولة المهدية في السودان (عن القدال، ٢٠٠٢)

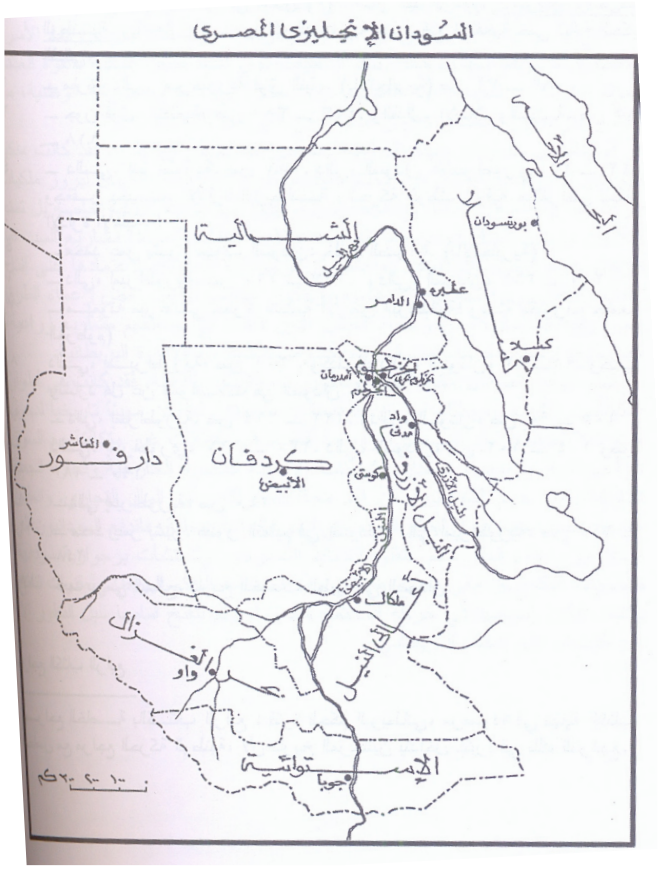

شكل (٤): خريطة السودان زمن الاستعمار البريطاني (عن القدال، ٢٠٠٢)

٤- طبيعة الفكر الأيدولوجي لأنظمة الحكم المتعاقبة على السودان: ١٨٢١- ١٩٨٩

٤-١ الفكر الأيدولوجي للحكم التركي - المصري

كبُرت خريطة السودان في فترة الحكم التركي – المصري، فشملت أنواعاً شتى من البيئات الطبيعية والأجناس، ومن الأديان: الإسلام والمسيحية والأديان التقليدية. وقد استمر هذا الحكم التركي– المصري لستين عاماً سيطرت خلاله عقيدة الاستعلاء العرقي على شعوب السودان. وقد ظلت هذه العقيدة المحفِّز الرئيس للتوسع في السودان. ولم يعش السودانيون واقع الخلافة الإسلامية ومبادئها، بل عايشوا فرض المكوس والضرائب وأعمال السخرة. ودخل السودان عصر تشغيل الفلاحين الذين ينتجون للإقطاعيين في مصر ولبورصات المحاصيل في أوروبا. ويرى القدال[١٣] أن نمو السوق الرأسمالية العالمية قد برر عملية غزو الدول على أساس أنها رسالة حضارية، وأفرزت الرأسمالية نظريات فلسفية تقول بتفوق الجنس الآري وحقه في أن يسود. إضافة لذلك فقد بدأت الطبقة الوسطى في مصر تؤمّن مواقعها الاقتصادية والسياسية والانتقال من النظام الاقطاعي إلى النظام الرأسمالي، حيث كان هذا موجهاً لسياسات مصر الخارجية. إضافة لذلك فإن تطور النشاط التجاري بين السودان ومصر قد أعطى المصريين فكرة عن ثروات السودان الهائلة. كما أن السبب الرئيس للتوسع في المناطق الاستوائية والبحيرات كان تصاعد الصراع بين الدول الرأسمالية خلال العقد السادس من القرن التاسع عشر والذي اتخذ شكل نشاط تبشيري وتجاري وعلمي وكشفي، وهو سعي فرضه التطور الرأسمالي الذي بدأ

(١٣) محمد سعيد القدال (٢٠٠٢): تاريخ السودان الحديث ١٨٢٠–١٩٥٥، الطبعة الثانية، مركز عبد الكريم ميرغني، الخرطوم، ص ٧٣.

يعمل لخلق سوق عالمية. وتحول الاقتصاد المصري من اقتصاد اقطاعي إلى اقتصاد رأسمالي، والتوجه نحو تحرير الأيدي العاملة من السخرة والرق إلى سوق العمل المأجور.

وقد تأطرت أيدولوجيا الاستعلاء العرقي والرأسمالية في الحملات المتتابعة لاصطياد الرقيق مباشرة مع بداية الغزو، مما أدى لإضافة مناطق جديدة كمورد للرقيق والعائد المالي. فقد بدأ إسماعيل باشا نشاطه في جنوب النيل الأزرق بإرسال سرية إلى جبال تابا، بالقرب من سنار، أسرت ١٩٠٠ فرداً أرسلوا مباشرة إلى مصر. ثم استولى الدفتردار على ١٢٠٠ من رقيق المقدوم مسلم تم إرسال ٨٠٠ منهم إلى مصر، وطلب من سكان القرى تسليمه ٢٠٠٠ من العبيد. وتواصلت الحملات إلى بلاد الشلك في عهد الحكمدار خورشيد، وإلى جهات ود العباسي. وفي عام ١٨٢٧ توجهت حملة إلى بلاد الدينكا، حيث أسرت ٥٠٠ من الدينكا. وفي ١٨٢٨ قاد خورشيد حملة إلى بلاد الإنقسنا ثم إلى بلاد الشلك في ١٨٣٠ أسر خلالها ٢٠٠ فرداً. وفي ١٨٣٢ قاد حملة إلى بلاد التاكا، ثم إلى جبال فازوغلي ثم إلى جبال النوبة في عامي ١٨٣٠ و١٨٣٢ أسر فيها ٢٠٠٠ من الرقيق.[١٤] وقد شارك في تلك التجارة تجار محليون وتجار من مصر والشام وأوروبا. ولم تقتصر أيدولوجيا الفكر الرأسمالي على تجارة الرقيق فقط، بل شملت أيضاً التنقيب عن الذهب وإدخال الزراعة الحديثة والمحاصيل، مثل القطن، ونشطت التجارة وفرضت الضرائب.

على الرغم من أن الحكم التركي المصري هو الذي وحَّد الجنوب والشمال في إطار وحدة سياسية واحدة لأول مرة في التاريخ، إلا أن هذا العهد نفسه شهد بداية العلاقة المتأزمة بين الجنوب والشمال. ويرجع ذلك إلى السياسات التي اتبعها الأتراك

(١٤) نفس المرجع، ص ٩٢.

والأهداف التي حركتهم. فقد كان من النتائج المستقبلية لتجارة الرق، تعميق الفارق بين الشمال والجنوب، وازدياد إحساس القبائل الشمالية بالتفوق العرقي، وانحصار مفهوم "عبد" على قبائل بعينها، سواء وقع أفرادها في الرق أم لا. ويشير الباشا إلى "أن الجنوب كان في أغلب الأوقات تحت إدارة شبه مستقلة لحكام أوربيين مسيحيين، بينما ظل الشمال تحت السيطرة المباشرة للأتراك والمصريين. وإذا ما أضفنا لذلك ضعف المواصلات ووسائل الاتصال بين الإقليمين لخلصنا إلى أنهما كانا في الواقع مستقلين عن بعضهما البعض".[١٥]

٤-٢ الفكر الأيدولوجي للثورة المهدية

تولد نتيجة لسيطرة عقيدة الاستعلاء العرقي وأيدلوجيا السوق الرأسمالي إبان فترة الحكم التركي - المصري، تيار ديني عقائدي، أو ما عرف بـ"الثورة المهدية". ترسم المهدي خطى رسول الله (ص)، فعيّن أربعة خلفاء، وألغى المذاهب الأربعة والطرق الصوفية، واعتبر نفسه زعيماً للعالم الإسلامي، وأنه المهدي المنتظر. وكانت الدعوة المهدية في جوهرها فكراً صوفياً يقوم على الاجتهاد في العبادة والورع والزهد في الدنيا.

لقد خضع السودان بين الفترة ١٨٨١-١٨٩٩ لنوعين متصارعين من أنواع المدارس الفكرية الإسلامية: مدرسة الفكر الإسلامي القائم على الخلافة الإسلامية في تركيا، ومدرسة الفكر المهدوي مضافاً إليها الجهاد في سبيل الله، وزعيمها الإمام محمد أحمد المهدي ومناصروه من رجال الطرق الصوفية في السودان. ونتيجة لهذا

(١٥) محجوب الباشا (١٩٩٨): التنوع العرقي والسياسة الخارجية في السودان، مركز الدراسات الاستراتيجية، الخرطوم، ص ص ١٠٠-١٠١.

الصراع الفكري الإسلامي تعرضت مناطق مختلفة من خارطة السودان الجغرافية لعدم الاستقرار وهجرة مواطنيها وغير ذلك من الآثار المرتبطة بالحروب عامة. كما أدى عداء التجار للحكم التركي – المصري إلى البحث عن بدائل له. ومن هنا برزت الحاجة إلى أيدلوجيا ذات طابع شمولي توحِّد مختلف المناطق والقبائل وتجعل استمرار السوق القومي ممكناً، وذلك بأن يقر الواقع الاجتماعي والسوق القومي الناشيء بأيدلوجيا محدودة، وبذلك ترعرعت فكرة المهدي المنتظر.[١٦]

لقد استمد المهدي – كما يقول – جوهر حركته من الموروث الإسلامي إبان نقائه الأول – أي في عهد النبي محمد (ص) وعهد الخلفاء الراشدين، ومزج هذا كله بعناصر من صميم المجتمع السوداني الذي لم يكن المهدي يؤمن به كوحدة مستقلة عن الأمة العربية والإسلامية. وقد بنى المهدي فكرته أساساً على بطلان خلافة آل عثمان، كما اتخذ من تكفير "الترك" مدخلاً لبطلان الخلافة العثمانية. ومزج المهدي بين موقفه من الخلافة العثمانية وبين موقفه من أوروبا من حيث نظمها وثقافتها. وقد تجاوب بعض الجنوبيين مع الثورة المهدية تجاوباً كبيراً، إذ "كانوا يعتقدون بأنه (المهدي) ظهر ليحرر سكان البلاد من الاضطهاد الأجنبي".[١٧] وقد كانوا يحاربون تحت راية خضراء أرسلت لهم من المهدي.[١٨] ولكن لم تستمر هذه العلاقة على هذا المنوال، إذ سرعان ما تدهورت إلى الدرجة التي أطلق فيها الجنوبيون على العهدين

(١٦) محمد سعيد القدال (٢٠٠٢): مرجع سابق، ص ١٠٣.

(١٧) فرانسيس دينق (١٩٩٨): صراع الرؤى: نزاع الهويات في السودان، ترجمة د. عوض حسن، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، ص٧٣ – ٧٤.

(١٨) فرانسيس دينق (١٩٩٩): مشكلة الهوية في السودان: أسس التكامل القومي، ترجمة محمد علي جادين، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، ص ١٠٢.

التركي والمهدي، دون تمييز بينهما، اسم "الأيام التي فسد فيها العالم".[١٩] في الواقع هناك عدة أسباب قادت إلى سوء العلاقة بين الطرفين، لعل أهمها هو مفهوم المهدويين للجنوبيين على أنهم فقط "كفار". كذلك فإن استعانة المهدية ببعض تجار الرقيق قد باعدت بينهم وبين الجنوبيين الذين ارتبطت هذه العناصر في أذهانهم بالرق.[٢٠]

٤-٣ الفكر الأيدولوجي للاستعمار البريطاني

تصادم الفكر الديني الإسلامي الذي تبنته الثورة المهدية مع الفكر الرأسمالي الغربي. فقد كان خروج الدول الرأسمالية بحثاً عن مستعمرات نتاج لتطور النظام الرأسمالي، نتيجة لتوفر رأس المال والبحث عن طرق للاستفادة منه في شكل عائد مجز. ومن مؤتمر برلين ١٨٨٤ بدأت حركة إضفاء الشرعية على التوسع الاستعماري، فتم الاتفاق على أن أي دولة أوروبية تحتل أرضاً وترفع علم بلادها عليه تصبح مستعمرة لها وعلى الدول الأوروبية الأخرى أن تعترف لها بذلك الحق.

أسس البريطانيون سياسة الفصل الإداري (١٨٩٨-١٩٤٧) بين الشمال والجنوب، وكذلك بين الشمال ومناطق جبال النوبة والإنقسنا، بحجة وجود اختلافات جغرافية، وسياسية، وتاريخية، وثقافية بينهما. ولضمان فاعلية هذه السياسة أصدر البريطانيون قانون المناطق المقفولة في عام ١٩٢٠، وقانون الجوازات والإذن المروري في عام ١٩٢٢، بحيث يستخدم المسافرون بين الشمال والجنوب الجوازات والإذن المروري، مع تحديد الغرض من الزيارة. ثم أصدروا قانون الإذن والتجارة في عام ١٩٢٥ الذي يطلب بموجبه من السودانيين الشماليين الحصول على إذن لممارسة التجارة في جنوب السودان. وأخيراً تم استحداث ودعم السياسة اللغوية لجنوب

(١٩) فرانسيس دينق (١٩٩٨): مرجع سابق، ص٨٤.

(٢٠) محجوب الباشا (١٩٩٨): مرجع سابق، ص ص١٠٠ . ١٠١.

السودان في عام ١٩٢٨ التي تبنت اللغة الإنجليزية لغة رسمية، وصادقت على استخدام اللغات المحلية للقبائل، ومنعت استخدام اللغة العربية في جنوب السودان.

لقد اقترن التأثير التراكمي لهذه القوانين في إبقاء جنوب السودان منفصلاً عن شماله. ودرج الحكام المستعمرون لجنوب السودان على حضور المؤتمرات في شرق أفريقيا بدلاً عن الخرطوم. وبعد إنشاء مؤسسات الحكم الثنائي، استمر البريطانيون في تقوية وضعهم في شمال السودان بخلق البنيات الإدارية والسياسية الضرورية للشمال. وفي مسعاهم لتجهيزه للحكم الذاتي سنُّوا قانون المجلس الاستشاري لشمال السودان في عام ١٩٤٣، والذي شمل المحافظات الشمالية الست: الخرطوم، كردفان، دارفور، الشرقية، الشمالية والنيل الأزرق. وكان جميع أعضاء المجلس شماليين، وليس لذلك المجلس أي مرجعية لجنوب السودان. وبدلاً عن إنشاء مجلس استشاري لجنوب السودان أسوة بشمال السودان أيدت مقررات المؤتمر الإداري لشمال السودان، والذي عقد في الخرطوم في عام ١٩٤٧، تبعية جنوب السودان إلى شماله. ولم يحضر هذا المؤتمر الإداريون البريطانيون في جنوب السودان، والذين لم يكونوا راضين عن القرار الذي صدر من ذلك المؤتمر. وختم البريطانيون سياساتهم نحو جنوب السودان بمؤتمر جوبا في عام ١٩٤٨ الذي أقر تبعية الجنوب إلى الشمال، وتُوِّج هذا القرار بإنشاء التجمع القانوني السوداني في عام ١٩٤٨، حيث أرغم ثلاثة عشر مفاوضاً جنوبياً لتمثيل الجنوب في هذا التجمع.[٢١] ولم يكن مؤتمر القاهرة عام ١٩٥٣ استثناءً. وسبق أن فكر البريطانيون في ضم جنوب السودان إلى يوغندا أو كينيا، إلا أن الحكام البريطانيين لتلك المستعمرات البريطانية رفضوا بحجة أنه سيزيد

(٢١) R.T.D. Machar (1995): "South Sudan: A History of Political Domination - A Case of Self-Determination". Ben.Parker@dha.sasa.unep.no (Ben Parker) Subject: document Message-id: c51_9511191041@sasa.unep.no

عليهم الأعباء، خاصة في ما يتصل بالجوانب العرقية التي تميِّز جنوب السودان عن هذه المستعمرات.

عمل الاستعمار البريطاني على استغلال الدين لتمزيق الوحدة الوطنية في السودان؛ فقد كانت حملات التبشير المسيحي في جنوب السودان تعمل على نشر المسيحية والتحريض ضد الدين الإسلامي وتصويره على أنه ديانة عنصرية.[٢٢] وبذلك أصبحت الاختلافات الدينية في السودان أحد أسباب الصراع وعدم الاستقرار السياسي، حيث أدت محاولات المسلمين لتطبيق الشريعة الإسلامية – دين الأغلبية – إلى معارضة الأقليات غير المسلمة، خاصة في جنوب السودان. ذلك أن السياسة الاستعمارية التي سبقت الإشارة إليها أدت إلى أن يكون الجنوب "مكوَّناً من أغلبية تدين بأديان قبلية، وفئة مسلمة، وصفوة جنوبية مثقفة ترى في أفريقيتها وثقافتها الإنجليزية عاصماً من الاستعراب، وفي مسيحيتها عاصماً من الإسلام، وفيهما معاً هوية مميزة".[٢٣]

٤-٤ الفكر الايدولوجي لأنظمة الحكم ما بعد الاستقلال: ١٩٥٦- ٢٠١٢

خرج الاستعمار البريطاني تاركاً تكويناً من الأحزاب السياسية ذات التوجهات العقائدية المتباينة في توجهاتها السياسية، وإن كان الأساس العقائدي للبعض منها مشتركاً. فالبعض منها تبنى الإسلام التقليدي، كحزب الأمة (طائفة الأنصار)، أو الفكر العلماني، مثل الجبهة المعارضة للاستعمار – واجهة الحركة الشيوعية الناشئة

(٢٢) عبد اللطيف البوني (١٩٩٦): البعد الديني لقضية جنوب السودان (١٩٠٠-١٩٨٩)، مركز الدراسات الاستراتيجية، الخرطوم، ص ٣١.

(٢٣) الصادق المهدي (١٩٨٢): "مستقبل الإسلام في السودان"، الإسلام في السودان، دار الأصالة للطباعة والنشر، الخرطوم، ص ٣٨٨.

وقتها. وقد عملت بعض تلك الأحزاب للوصول إلى السلطة عن طريق المؤسسة العسكرية. ففي عام ١٩٥٨ جاء رئيس الوزراء عبد الله خليل بك، بموافقة قيادة الأنصار (السيد عبد الرحمن المهدي) والمكتب السياسي لحزب الأمة بحكومة إبراهيم عبود، وذلك بعد عرضه على عبود استلام السلطة حفاظاً على الاستقرار بالبلاد.[٢٤] وقد استمرت حكومة عبود حتى ثورة أكتوبر ١٩٦٤ التي نظمتها الأحزاب السياسية الحديثة ممثلة في الحزب الشيوعي السوداني. وفي عام ١٩٦٩ نجح الحزب الشيوعي السوداني في الوصول إلى السلطة عن طريق المؤسسة العسكرية أيضاً في ما عرف بـ"حكومة جعفر نميري". وقد بدأت هذه الحكومة بتوجهات عقائدية يسارية، ولكنها سرعان ما قلبت ظهر المجن للحزب الشيوعي السوداني فعملت فيه تنكيلاً وتشريداً. ثم اتخذت من الفكر العقائدي الرأسمالي مدرسة في الاقتصاد والاجتماع. واستمرت هذه الحكومة إلى أن سقطت في عام ١٩٨٥ فيما عرف بـ"انتفاضة مارس/ أبريل". وطوال هذه السنوات المتعاقبة ظلت خارطة السودان الجغرافية محافظة على حدودها التي تركها الاستعمار البريطاني عام ١٩٥٦ (الشكل ٤). وقد أوقف التمرد في جنوب السودان، الذي بدأ عام ١٩٥٥، بتوقيع اتفاقية السلام عام ١٩٧٣ بين حكومة جعفر نميري وحركة أنانيا ٢ بقيادة جوزف لاقو. وظلت العلاقة بين شمال السودان وجنوبه يسودها الاستقرار حتى عام ١٩٨٣ حين تبنت حكومة جعفر نميري نهجاً أيدولوجياً يجمع بين الفكر الرأسمالي والإسلامي بتطبيق الشريعة الإسلامية نظاماً للحكم. فتمرد الجنوب مرّة أخرى، وتأسست الحركة الشعبية لتحرير السودان ذات الفكر الأيدولوجي اليساري. وتصارع هذان الفكران الأيدولوجيان وأسسا للصراع

(٢٤) في هذا الصدد يمكن الرجوع لتقرير اللجنة القضائية التي حققت مع عبود ورفاقه (يوجد هذا التقرير في مكتبة السودان – جامعة الخرطوم)، كما يمكن الرجوع لمقالات كريمات السيد/ الصادق المهدي اللاتي أكدن استفسار السيد/ عبد الرحمن المهدي والمكتب السياسي لحزب الأمة وأخذ موافقتهم على هذه الخطوة.

الديني السياسي في السودان الذي أطر لانفصال جنوب السودان عن شماله عام ٢٠١١ مستنداً على اتفاقية نيقاشا عام ٢٠٠٥.

انتهى حكم جعفر نميري عام ١٩٨٥، حيث أعقبته فترة من الحكم الديمقراطي لم تستمر طويلاً، إذ انتهت عام ١٩٨٩ بقيام الجبهة الإسلامية القومية (أحد فروع حركة الإخوان المسلمين في السودان) بالتحالف مع المؤسسة العسكرية في الوصول إلى الحكم وقيام ما عرف بـ"ثورة الانقاذ الوطني". لقد ظلت الحركة الإسلامية منذ نشأتها في أواخر الأربعينيات تسعى لأن تكون مؤثرة في المجتمع والحكومة.[٢٥] وقد تمكنت هذه الحركة من تحقيق أحد أهدافها الرئيسية، وهو تطبيق الحكم الإسلامي عبر استلام السلطة. "غير أن التنزيل على أرض الواقع بعد استلام السلطة أوضح أن للتطبيق تحدياته الخاصة في مجتمع يتسم بأقليات غير إسلامية معتبرة، وبحراك سياسي اجتماعي كبير، وبإرث مقدر من الثورة والتمرد والعصيان".[٢٦] فحكومة الإنقاذ الوطني لم تتحسب لعصبية الولاء القديم، ولا للنخب المسيطرة على مدى ثلاثة عقود، ولا للارتباط الوثيق بين العوامل الداخلية والخارجية. ونتج عن ذلك تصادم الفكر العقائدي الأصولي للحركة الإسلامية في السودان مع الفكر العقائدي اليساري للحركة الشعبية لتحرير السودان، والتي غيرت منهجها الماركسي الأول واتخذت منهجاً عقائدياً رأسمالياً (غربياً) بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وسقوط منقستو في إثيوبيا. وتبنَّت الحركة الإسلامية الحروب الجهادية، مما أطر للحرب الدينية بين

(٢٥) حسن حاج علي (٢٠١٠): "الحركة الإسلامية والسلطة السياسية في السودان: تقويم للأداء"، مقال منشور على الموقع: http://www.islam4africa.net/index.php/manarate/index/18/7.

(٢٦) نفس المرجع.

شمال السودان وجنوبه، ودخول العوامل الخارجية ممثلة في التيار الديني الكنسي واليهودي الداعم للحركة الشعبية لتحرير السودان. واستمرت هذه الحرب العقائدية حتى توقيع اتفاقية نيفاشا عام ٢٠٠٥.

٤-٥ اتفاقية نيفاشا ٢٠٠٥

سبق توقيع اتفاقية نيفاشا مفاوضات مشاكوس التمهيدية لمفاوضات نيفاشا. وقعت اتفاقية نيفاشا لوقف الحرب بين شمال السودان وجنوبه في يناير ٢٠٠٥. وطوال فترة هذه الحرب أخذ شكل الصراع بعداً جغرافياً فحواه أن جنوب السودان إقليم منفصل ذو خصوصية دينية وعرقية. ولذلك تضمنت هذه الاتفاقية بنداً ينص على الحق في تقرير المصير لجنوب السودان بعد إجراء استفتاء عام ٢٠١١. كما تضمنت من البنود المهمة ما يسمى بـ"المشورة الشعبية"، وهو إعطاء الحق لمناطق النيل الأزرق وجنوب كردفان أن تنضما إلى الجنوب، أو إلى الشمال أو أن يختارا الاستقلال بالرغم من أن هذه المناطق تابعة للشمال، وسحب الجيش السوداني إلى شمال حدود ١٩٥٦م التي لم يتم ترسيمها وتحديدها. كما أعطى برتكول أبيي حق التصويت لأهالي هذه المنطقة في اتخاذ قرارهم بالتبعية للشمال أو الجنوب، بالرغم من أن هذه المنطقة تتبع لجنوب كردفان وتقع ضمن حدود ١٩٥٦. وقد انقضت الفترة الانتقالية بعد خمس سنوات من توقيع الاتفاقية، وأجري الاستفتاء حول حق تقرير المصير وأسفر عن انفصال جنوب السودان عن شماله في سبتمبر ٢٠١١، وقيام دولة جنوب السودان (شكل ٥). وبذلك فقد السودان ثلث مساحته وضعفت موارده الطبيعية، وأخذت خارطته شكلاً مغايراً تماماً لما أعتاد السودانيون أن يعرفوه عن خارطتهم الذهنية والفعلية للسودان طوال أكثر من قرن من الزمان (شكل٥).

لقد كان لمنظمة الايقاد وشركائها وأصدقائها دور في التمهيد للانفصال، مما كان له أثر بالغ في حاضر ومستقبل السودان. كذلك كان لمستشاري رئيس الولايات

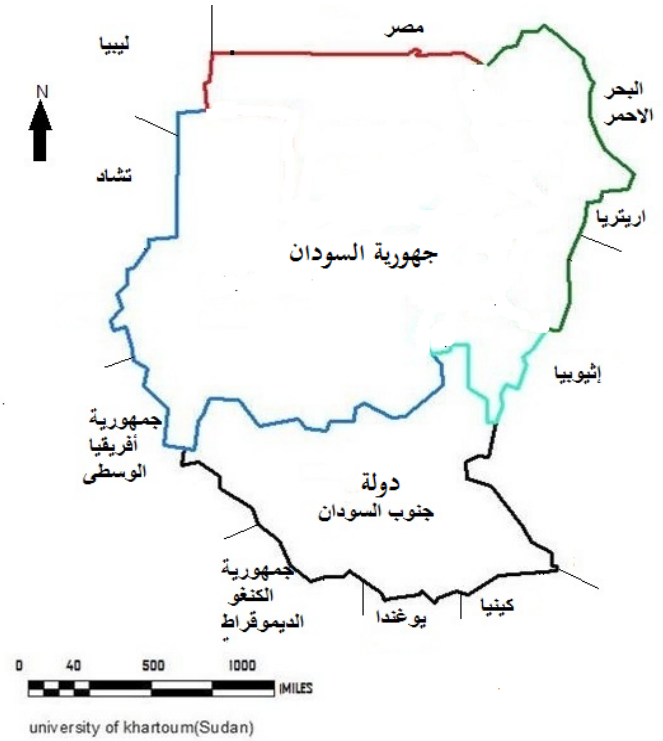

شكل (٥): خريطة السودان في ٢٠١١

المتحدة الأمريكية (الذين لم يكونوا أعضاء في الإيقاد) دور خفي في كل ما جرى قبل مشاكوس، وقبل نيفاشا، وقبل الاستفتاء، وقبل انفصال الجنوب.

٥- مستقبل خارطة السودان الجغرافية

لقد خبر السودان أنظمة حكم تبنَّت أيدولوجيات الرأسمالية زمن الحكم التركي المصري والحكم المصري البريطاني، كما مر بأنظمة الحكم الوطنية التي تبنَّى البعض منها الأيدولوجيا الاشتراكية، أو الرأسمالية، أو الدينية العقدية، مما أثر في تكوين السودان الجغرافي وتحديد مستقبله. لقد أدى التطور التاريخي للسودان، والهجرات العربية المتتالية على أراضيه، إلى تغيير خارطته الديمغرافية، مما انعكس على أوضاعه العرقية واللغوية والدينية. فمن الناحية العرقية، يحمل السودانيون سمات العروبة والأفريقية معاً؛ وقد تأثر شمال السودان بذلك أكثر من المناطق الأخرى. أما من الناحية الدينية، فقد انحسرت المسيحية والديانات الأفريقية التقليدية تدريجياً وحل محلها الإسلام. وكان لهذا أثر ملحوظ في انتشار اللغة العربية حتى غدت اللغة المشتركة لكل السكان، على الرغم من بقاء أعداد مقدرة، خاصة في جنوب السودان، لم تعتنق الإسلام، وبقاء ما يزيد على المائة لغة ولهجة. ورغم هذه المعطيات لم تولِ أنظمة الحكم المتعاقبة اهتماماً في تخطيطها الاستراتيجي لإدارة الدولة في تبنِّى نظام لإدارة التباين العرقي والديني في السودان، أو إعطاء الأقاليم ذات الخصوصية العرقية أو الدينية وضعاً خاصاً لإدارة شؤون حكمها. ويشير روبا جيبايا[٢٧] إلى "أن حكومة جعفر النميري (١٩٦٩-١٩٨٥) لم يكن لها سياسة عامة لتوحيد السودانيين

(٢٧) Roba Gibia (2005): "Feature, Nivasha Agreement was imposed on the Sudan", an article published at http://www.sudantribune.com/Feature-Naivasha-agreement-was,26444.

تحت راية شعب واحد؛ وبدلاً عن ذلك قسمت المجتمع السوداني على أسس قبلية (sectarian basis). وقد استمرت حكومة الانقاذ الوطني على ذات النهج، ولكنها غيرت لحد ما التركيبة الكلية للمجتمع السوداني على أسس قبلية، حيث يظهر ذلك جلياً في استخدام النوير ضد الدينكا في أعالي النيل في عام ١٩٩١، وتحريك القبائل العربية ضد القبائل الأفريقية للحرب في دارفور في عام ٢٠٠٣".[٢٨] وقد أدى ذلك إلى استقطاب حاد بالسودان انعكس على أوضاعه السياسية والاجتماعية، وظهر جلياً في انفصال جنوب السودان.

إن معطيات التاريخ لا تزال تعمل عملها في جغرافية السودان المعاصر؛ فجنوب السودان كان أحد المناطق المقفولة في فترة الاستعمار البريطاني للسودان، وقبل ذلك كان مرتعاً لتجارة الرقيق في فترتي الحكم التركي المصري والمهدية. وبالمثل كانت منطقتا جبال النوبة والإنقسنا (جنوب النيل الأزرق) منطقتين مقفولتين وساحتين لتجارة الرقيق. وقد كان ذلك ضمن سياسة غزو واحتلال وتقسيم القارة الأفريقية بواسطة القوى الأوروبية خلال فترة الإمبريالية الجديدة بين عام ١٨٨١ والحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤، والتي اتسمت بتوتر متصاعد بين الدول الأوروبية في نهاية الربع الأخير من القرن التاسع عشر. عليه، يمكن النظر إلى تقسيم أفريقيا باعتباره طريقة للأوروبيين لتفادي حرب أوروبية واسعة حول أفريقيا.[٢٩]

ومن الملاحظ أن اتفاقية نيفاشا قد مهدت الطريق لكي تحذو هاتان المنطقتان حذو جنوب السودان، مما أدى لاشتعال الصراع بين الحكومة المركزية في الخرطوم

(٢٨) Ibid.

(٢٩) Kevin Shillington (2005): *History of Africa*, Revised Second Edition, New York: Macmillan Publishers Limited, p. 302.

والحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال. غير أن شكل هذا الصراع يختلف عن الصراع السابق بين شمال السودان وجنوبه. فالصراع بين شمال السودان وجنوبه اتخذ الطابع العرقي – الديني بشكل واضح. أما بالنسبة للصراع بين الحكومة المركزية في الخرطوم والحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال فيطغى عليه الطابع السياسي – الأيدولوجي. فهاتان المنطقتان الغلبة العددية فيهما للمسلمين، ولم ترد إشارات سالبة عن التعالي العرقي، كما تضم الحركة الشعبية – قطاع الشمال الكثير من الموالين لها ممن ينحدرون من أصول عربية.

إن اختلاف الفكر الأيدولوجي بين حكومة الإنقاذ الوطني والحركة الشعبية – قطاع الشمال ذات التوجه العلماني قد يدخل السودان في دوامة الصراع العقائدي الذي قد ينعكس سلباً على وحدته الجغرافية، خاصة في ظل المتغيرات السياسية الدولية. فقد بدأت القوى الغربية المناوئة في تفعيل توجهها الاستراتيجي تجاه السودان بتنفيذ سياسة شد الأطراف ثم بترها، وذلك عن طريق دعم الأقليات ذات الهويات المناقضة للهوية العربية الإسلامية. وقد عمدت الاستراتيجيات الغربية منذ نهاية الخمسينيات من القرن الماضي إلى تطويع مبدأ شد الأطراف في تعاملها مع الدول الإسلامية بإقامة تحالفات غير رسمية مع الدول الواقعة على أطراف العالم الإسلامي لاستخدامها كأداة للضغط على تلك الدول في الوقت والسياق المناسبين، وكذلك خلق حالة من الاضطرابات والقلاقل على تخوم مناطق التماس بين بلدان العالم الإسلامي وجيرانه المحيطين به على نطاق رقعته الجغرافية الممتدة. وترى الولايات المتحدة الأمريكية أن السودان يشكل بلداً رئيساً في الحرب الأمريكية ضد الأنظمة "الفاشلة"، والنزاعات المتصلة، والإرهاب في القرن الإفريقي ومنطقة البحر الأحمر،

كما يشكل قُطْراً مهماً لتطبيق استراتيجية إدخال الديمقراطية بين المجتمعات المسلمة في الشرق الأوسط.[٣٠]

ويرى الباحث، وفق معطيات الماضي والحاضر، أن خارطة السودان الجغرافية بعد انفصال جنوب السودان لا تزال خاضعة لدينامية القوى السياسية الداخلية والخارجية التي تعمل على تفتيت هذه الخارطة بضغوط متفاوتة في "نيوتونها" Newton. ويتمثل هذا في وضع جلي فحواه أن اتفاقية نيفاشا لم تُضمَّن بعض المواضيع الاستراتيجية الحيوية ذات الاهتمام القومي للسودان – مثل أُسس تقسيم نصيب السودان قبل الانفصال في مياه النيل، وتوزيع ممتلكات الحكومة العسكرية والمدنية الساكنة والمتحركة، ولم تُعرّف أو تجدول الديون الداخلية والخارجية لحكومة السودان، ولم توضح التتابع للالتزامات الضرورية للاتفاقيات الدولية التي وقعتها حكومة السودان، مثل اتفاقية مياه النيل بين السودان ومصر، كما لم تناقش وضع القبائل البدوية وحرية تحركاتها بين الأقاليم الجنوبية والشمالية للسودان.[٣١] فأثر الحرب في منطقة النيل الأزرق بين الحكومة المركزية والحركة الشعبية – قطاع الشمال، واحتلال آبار النفط في حقل هجليج من قبل دولة جنوب السودان، قد ظهر جليّاً في تدهور اقتصاد السودان في فترة قصيرة جداً لم تتعد الشهرين. فقد ارتفع معدل التضخم، وانهار سعر العملة الوطنية وارتفع الصرف على الدفاع والأمن. وفي نفس الوقت تعمل القوى الخارجية في تقوية ودعم دولة جنوب السودان والحركات

(٣٠) John Love, Daniel Werbel-Sanborn, Lance Lesher (2004): *To Guarantee the Peace: an Action Strategy for a Post-Conflict Sudan*. Washington: Center for Strategic & International Studies, p. 69.

(٣١) Mousa M. Elbasha Mousa, LLD and Román López Villicaña. (2008): "An analysis of the Navasha agreement". http://www.zkppan.waw.pl/srodek/Analysis%20of%20Naivasha.pdf.

المناوئة للحكومة المركزية في جنوب النيل الأزرق ومنطقة جبال النوبة ودارفور، مما يدعم سياسة شد الأطراف، ثم بترها. ووفقاً لهذه القوى، ومع صعوبة الحصول على بديل سريع لعائدات النفط التي خرجت من الموازنة العامة، ومع تنامي الإحباط العام بفشل النظام السياسي في تحقيق برامجه المختلفة، فقد تسرع هذه القوى في تفكيك السودان جغرافياً. ولذلك تقترح هذه الورقة نموذجاً جغرافياً قد يساعد في أن تبقى خارطة السودان محافظة على بقائها.

٦- نموذج جغرافي مقترح لتماسك خارطة السودان

يقوم هذا النموذج على أساس أن التباين المكاني للسودان يعتبر دعامة للوحدة والتماسك الجغرافي. فنظراً لجغرافيا الماضي التنموي للسودان، اكتسب وسط السودان سمات مشتركة من حيث التجانس العرقي، والبنية الاقتصادية الجيدة المتمثلة في مشاريع التنمية الضخمة والمدن الحديثة والمؤسسات التعليمية الكبيرة. وقد نتج عن ذلك أن أصبح وسط السودان إقليماً قطبياً مركزياً (إقليم قطب اقتصادي) ومسيطراً سياسياً يتفوق على مناطق الصراع العسكري في جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق، ودارفور، والتي أصبحت أقاليم هامشية متخلفة اقتصادياً واجتماعياً تهدد مستقبل السودان السياسي. ولكي يظل السودان وحدة جغرافية متماسكة يقترح النموذج (شكل ٦) وضع اعتبار خاص للمناطق الهامشية يتضمن الآتي:

١- إنشاء نظام إدارة سياسية للأقاليم الهامشية تمتلك الحق في التشريع وغيره، في شكل مجلس في كل ولاية، في ظل اتحاد جمهوري يضع اعتباراً لمباديء الحكم اللامركزي، ويمكن أن يكون النموذج الأمريكي مفيداً في هذه الحالة.

٢- إنشاء نظام للإدارة الاقتصادية تأخذ هذه الأقاليم بموجبه نصيباً مقدراً من الدخل القومي للدولة لتحقيق التوازن التنموي الإقليمي.

٣- السعي لتغيير تركيبة العمل بإدخال نشاطات اقتصادية تعمل على تحديث نظام الرعي التقليدي والزراعة التقليدية بنظم جديدة تواكب التغير الاجتماعي المتطلع لزيادة الدخل.

٤- إنشاء مشاريع تنموية ضخمة في مناطق النزاع الهامشية تعمل على جذب السكان من مختلف أنحاء السودان، مما يؤدي للتداخل الاجتماعي والانصهار بين

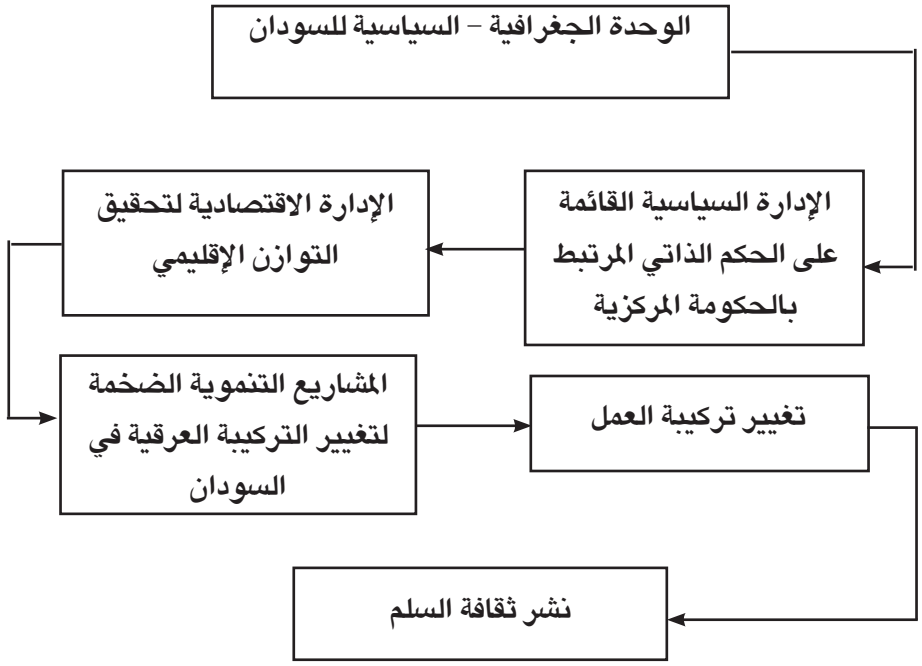

شكل (٦): نموذج مقترح لتحقيق التماسك الجغرافي لخريطة السودان

المجموعات العرقية المختلفة كما حدث في وسط السودان، مما يقلل من حدة العرقية في السودان.

٥- نشر ثقافة السلام والتسامح الديني.

٧- خاتمة

ركزت هذه الورقة على دراسة تكوين الخارطة الجغرافية للسودان على محاور محددة، تتعلق بالتطور التاريخي لهذه الخارطة، وأثر الفكر الايدولوجي لأنظمة الحكم الأجنبية والسودانية المتعاقبة عليها من حيث التكوين والتفكك، وأثر اتفاقية نيفاشا في تأطير سياسة التفكيك الجغرافي لخارطة السودان، واستقراء الخارطة المستقبلية للسودان في ضوء المعطيات الجغرافية والسياسية الجارية. كما اقترحت هذه الورقة نموذجاً جغرافياً قد يساعد على بقاء هذه الخارطة بشكلها الحالي في المستقبل. بعد أخذ هذه النقطة المهمة في الاعتبار، فإن هذه الورقة تخلص للآتي:

أولاً: إن تكوين السودان الجغرافي قد خضع لمجريات الأحداث العالمية في الماضي والحاضر، والتي تأثرت بالمفاهيم الأيدولوجية لأنظمة الحكم المتعاقبة عليه.

ثانياً: إن اتفاقية نيفاشا، والتي تأثرت بالمفاهيم الأيدولوجية لكل من النظام الحاكم والحركة الشعبية لتحرير السودان، تعد منعطفاً مهماً في مستقبل خارطة السودان الجغرافية.

ثالثاً: إن المناطق الهامشية هي المهدِّد الرئيس لوحدة السودان الجغرافية الحالية، والمستقبلية.

رابعاً: من الممكن الحفاظ على وحدة السودان باتباع نمط جديد في الإدارة السياسية والاقتصادية للبلاد، تعطي خصوصية للمناطق الهامشية.